الأمم المتحدة

S/2010/546

مجلس الأمن

Distr.: General
21 October 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة تركيا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي الوطنية بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إرتوغرول **أباكان**

السفير

الممثل الدائم

291010 291010 10-59793 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة تركيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

مقدمة

خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عقد مجلس الأمن بكامل هيئته، برئاسة السفير إرتوغول أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، ثماني مشاورات و ١٩ جلسة رسمية، بما في ذلك جلستان خاصتان و ١٧ جلسة علنية.

وشملت الجلسات العلنية جلستين عُقدتا على مستوى رفيع: في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس اجتماعاً على مستوى القمة بشأن موضوع ”كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين“، برئاسة عبد الله غُل، رئيس تركيا. ثم اجتمع المجلس، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، برئاسة أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا، لبحث مسألة مكافحة الإرهاب.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس خمسة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية وأصدر أربعة بيانات للصحافة.

أفريقيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أتول كهاري، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مارغوت ولستروم، بخصوص عمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٠. كما شارك الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير أتوكي إيليكا، في الاجتماع، حيث أدان عمليات الاغتصاب، وأبلغ المجلس بالخطوات التي اتخذتها السلطات في بلده لتقديم المرتكبين إلى العدالة ومساعدة الضحايا وكرر دعوة حكومته لتقديم مزيد من المساعدات الدولية.

وقام الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الذي زار مؤخراً جمهورية الكونغو الديمقراطية للتحقيق في الأحداث الأخيرة المتعلقة بعمليات الاغتصاب الجماعي، بإبلاغ أعضاء المجلس أنه في حين تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين ومنع عمليات الاغتصاب الجماعي، على كاهل السلطات الوطنية، يمكن أيضاً أن تعزى بعض الإخفاقات إلى بعثة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأجمل الأمين العام المساعدة عدة تدابير لتحسين استجابة البعثة، بما فيها تركيب أجهزة إعادة إرسال لاسلكية عالية التردد في المناطق التي لا تغطيها شبكات الهاتف المحمول، ودعا إلى الإسراع في معاقبة المرتكبين. وأوصى كذلك بأن ينظر المجلس في فرض عقوبات موجهة ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الذين كانت المسؤولية عن عمليات الاغتصاب الجماعي قد نُسبت إليهم، إلى جانب وحدات الماي – ماي.

كما دعا الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى بذل جهود إضافية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وشدد على أهمية توعية كل من ضحايا الاغتصاب ومجتمعاتهم المحلية بشأن الحاجة إلى التماس العلاج وسبل الانتصاف القانونية. وأضاف أنه كان لا بد من استكمال جميع تلك التدابير بضغط عسكري متواصل على الجماعات المسلحة غير القانونية؛ واتخاذ تدابير غير عسكرية لمواجهة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ ومكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ وترسيخ سلطة الدولة على نحو فعال في المناطق المتضررة من التراع؛ وبناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون في البلد.

ورحبت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، في الإحاطة التي قدمتها بالتوصيات التي قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام وتعهدت بإيلاء أولوية لإنشاء آليات للحصول على معلومات آنية يمكن اتخاذ إجراءات على أساسها. وأوضحت أنه ينبغي ألا ينظر إلى الإبلاغ الفعلي عن حالات الاغتصاب باعتباره شرطاً أساسياً للقيام باستجابات قوية من أجل الحماية وأنه ينبغي لحفظة السلام أن يتجاوبوا مع المؤشرات الأخرى، بما فيها تحركات الجماعات المسلحة وأنماط عمليات النهب. وقالت الممثلة الخاصة أنه ينبغي لحفظة السلام أن يحصلوا على التدريب اللازم لتوفير حماية أفضل للمدنيين. وأضافت مع ذلك إنه ينبغي تسليط الضوء على الجناة، لأن التركيز أكثر من اللازم على إخفاقات الأمم المتحدة قد ينتقص من الاهتمام الموجه إلى ذلك المسعى البالغ الأهمية.

وعقب الاستماع إلى الإحاطات، أجرى أعضاء المجلس بكامل هيئته مشاورات بشأن المسألة، حيث كرروا الإعراب عن إدانتهم الشديدة للأحداث المأساوية؛ وذكّروا بالتزام المجلس الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب، وبخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي؛ ودعوا جميع الأطراف إلى الامتناع فوراً عن ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي؛ وحثوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على البدء فوراً بإجراء تحقيق في هذه الهجمات، واعتقال ومحاكمة مرتكبيها، كما حثوا الأمم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساعدة في منع وقوع هجمات من هذا القبيل والاستجابة لها في

حالة وقوعها. وفي نهاية الجلسة، أدلى رئيس المجلس بملاحظات شفوية للصحافة في ذلك الصدد.

وعقب مواصلة النظر في التوصيات المقدمة من الأمانة العامة، اعتمد المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بياناً رئاسياً (S/PRST/2010/17) كرر فيه، في جملة أمور، إدانته الشديدة لجرائم الاغتصاب الجماعي، وحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة إجراء محاكمة عاجلة وعادلة لمرتكبي تلك الجرائم وإبلاغ المجلس بالتدابير المتخذة تحقيقاً لتلك الغاية؛ وأعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة، بما في ذلك اتخاذ تدابير موجهة ضد المرتكبين. ودعا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تقديم مساعدات فعالة لضحايا الاعتداء الجنسي؛ وأعرب عن تأييده لاتباع نهج شامل لحماية المدنيين في المنطقة.

ليبريا

في ٨ أيلول/سبتمبر، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إلين مارغريته لوي، قالت فيها إن ليبريا قد حققت تقدماً ثابتاً منذ نهاية الحرب الأهلية المدمرة، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مساعدة دولية للحفاظ على تقدمها. وشددت، في ذلك الصدد، على أن المشهد السياسي مشغول تماماً بالتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تقديم المزيد من المساعدات الدولية أمر مهم للغاية، خصوصاً فيما يتعلق بتعبئة الموارد وبناء القدرات.

وعقب الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، أعربت الممثلة الدائمة لليبريا، السفيرة ماريون كمارا، عن تقديرها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وللمجتمع الدولي لدعمه لليبريا. وأكدت أن حكومتها تبذل جهودا كبيرة لإعادة إعمار البلد وأيدت النداء الذي وجهته الممثلة الخاصة من أجل استمرار تقديم الدعم الدولي ووضع البلد على قائمة اهتمامات لجنة بناء السلام.

وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته عقب هذه الإحاطات، أعرب أعضاء المجلس عن آرائهم وشواغلهم بشأن التطورات التي تشهدها ليبريا، والتقدم الذي أحرز بالفعل والتحديات التي لا تزال قائمة. وفي هذا السياق، ركز أعضاء المجلس مناقشاتهم على عدد من المسائل الرئيسية، بما فيها إصلاح قطاع الأمن، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وحماية حقوق الإنسان، والتحضير لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١١، وطلبت ليبريا إدراجها على جدول أعمال لجنة بناء السلام، ومسائل أخرى تتعلق بنشر البعثة،

والتوجه المستقبلي للبعثة والتخطيط للمرحلة الانتقالية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الكامل للبعثة وللممثلة الخاصة.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٣٨ (٢٠١٠)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

السودان

في ١٥ أيلول/سبتمبر، وخلال مشاورات المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لو روي، بشأن حالة الأعمال التحضيرية لإجراء الاستفتاءين القادمين في السودان. وأكد وكيل الأمين العام، في إحاطته، على ضرورة التصدي بسرعة للتأخيرات في الأعمال التحضيرية للاستفتاءين، وأبلغ المجلس بالتحديات الكبرى المتعلقة بالموضوع وأوضح ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة في السودان من دعم متواصل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

وعقب تلك الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التأخيرات في الأعمال التحضيرية وشددوا على ضرورة أن يتسم الاستفتاءان بالمصداقية، ودعوا إلى إحراز تقدم كذلك بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاءين، وأكدوا أهمية الفريق الذي أنشأه الأمين العام والاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وفي نهاية الاجتماع، تلا رئيس المجلس بياناً صحفياً (SC/10031) أكد فيه أعضاء المجلس تقديرهم للدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في السودان لمساعدة الطرفين، ولاحظوا بصورة خاصة أنه لم يبق على إجراء الاستفتاءين سوى أقل من أربعة أشهر؛ ودعوا الأطراف في اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتسهيل إجراء الاستفتاءين حسبما هو مقرر بصورة سلمية بحيث يعبران عن إرادة الشعب السوداني، واحترام النتائج التي ستسفر عنهما، وحل ما سيتبقى من مسائل رئيسية بعد إجرائهما.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قدم الممثل الدائم للنمسا، توماس ماير – هارتنغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة اللجنة. وشملت الإحاطة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من ١١ حزيران/يونيه إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار انتهاكات الجزاءات وعن دعمهم لعمل اللجنة والجهود التي يبذلها رئيسها.

الصومال

في ١٦ أيلول/سبتمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة للنظر في الحالة في الصومال استناداً إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/447). وأكد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أوغسطين ماهيغا، في أول ظهور له أمام المجلس، أن تنامي الإرهاب الدولي والتمرد والقرصنة والمعاناة الإنسانية في الصومال تتطلب استجابة مكثفة ومركزة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي. كما دعا إلى أن يبذل المجتمع الدولي، جهودا لتشجيع وحدة الصف داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ودعا كذلك إلى أن تضطلع الحكومة الاتحادية الانتقالية بوضع خارطة طريق ذات أهداف قابلة للتحقيق وجداول زمنية واضحة للمضي قدماً في عملية جيبوتي للسلام بحلول نهاية الفترة الانتقالية في العام المقبل.

وفي حين أثنى الممثل الخاص على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعا إلى تزويدها بالمعدات اللازمة، فإنه حث كذلك على دعم القدرة العسكرية للحكومة الاتحادية الانتقالية حتى تتمكن من توسيع مجالها الإقليمي وحيزها السياسي. وقال إنه يجب على وجه السرعة تنفيذ القرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بنشر قوات إضافية قوامها ٢ ٠٠٠ جندي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقال أيضا إن الحالة الإنسانية لا تزال بائسة، وأكد أن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة.

وعقب الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص، حث الممثل الدائم للصومال المجلس على العمل بصورة عاجلة وفقاً لتوصيات الأمين العام، وشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمنع حركة الشباب من السيطرة على البلد بأسره، في حين اتفق وزير خارجية كينيا، موزِس ويتانغولا، مع ذلك التقييم، مُعربا عن أمله في أن يتكاتف المجتمع الدولي بطريقة أكثر تماسكاً واستباقية وإخلاصاً لمساعدة المنطقة والصومال.

وعقب تلك التصريحات، أيد أعضاء المجلس والمتكلمون الآخرون الذين تكلموا في الجلسة تقييمات الأمين العام وممثله الخاص، مُعربين عن القلق العميق إزاء الصراع المستمر في الصومال ومؤكدين على أهمية بناء الاستقرار في البلد بتعزيز الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنفيذ اتفاق جيبوتي. كما أدانوا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا، وشددوا على ضرورة أن يلتزم جميع الأطراف باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني وأن يسمحوا بوصول المساعدات إلى المحتاجين بصورة كاملة. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نطاق واسع، واتفق متكلمون كثيرون مع حاجتها إلى موارد كافية. كما أكدوا على

أن هناك الكثير مما يتعين عمله لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال، وذلك باستعادة الاستقرار وسيادة القانون داخل البلد.

غينيا

في ١٧ أيلول/سبتمبر، أجرى المجلس بكامل هيئته مشاورات بشأن الحالة في غينيا في أعقاب تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في البلد. وسيستمع أعضاء المجلس، إلى إحاطة من طايع - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي قدم معلومات مفصلة بشأن التطورات الأخيرة التي أدت إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية، وكذلك بشأن الجهود الجارية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، لإعادة العملية الانتخابية إلى مسارها.

وفي أعقاب هذه الإحاطة، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الحالة واتفقوا على إصدار بيان صحفي أعربوا فيه عن قلقهم العميق بشأن الاصطدامات التي وقعت في غينيا في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، كما أعربوا عن أسفهم لتأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وحثوا اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على تحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات وتنظيمها في أسرع وقت ممكن.

وفي البيان الصحفي الذي قام رئيس المجلس بتلاوته في نهاية الاجتماع، شدد الأعضاء أيضا على أهمية ضمان إجراء عملية انتخابية سلمية حُرة ونزيهة في غينيا بوصفها الطريقة الوحيدة لإعادة إنشاء النظام الدستوري والديمقراطي؛ وحثوا جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الحفاظ على استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ودعم جهودها في تنظيم انتخابات شفافة وسلمية؛ وأهابوا بالسلطات الغينية وبالمرشحين في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم؛ كما حثوا أنصار المرشحَيْن للرئاسة على الإحجام عن القيام بأي استفزاز أو تحريض على الكراهية أو اللجوء إلى العُنف، وأعربوا عن ترحيبهم بالإعلان الذي أصدره الرئيس المؤقت، الجنرال سيكوبا كوناتيه، بشأن التزام الجيش بالحياد التام في العملية الانتخابية.

سيراليون

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من مايكل فون دير شولينبورج، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بشأن الحالة في البلد والأنشطة التي يقوم بها المكتب. كما قام كل من رئيس

تشكيلة سيراليون للجنة بناء السلام، السفير جون ماكيني من كندا، وزينب حاوا بانجورا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون، بإلقاء كلمة أمام المجلس.

وقال الممثل التنفيذي في إحاطته إن سيراليون قد قطعت شوطا بعيدا في الانتقال من الحرب الأهلية إلى الاستقرار، لكنها تحتاج إلى دعم دولي مستمر خلال الفترة القادمة للحفاظ على الاستقرار والتقدم الاقتصادي. وخص بالذكر ثلاث مسائل باعتبارها تشكل أخطارا كبيرة بالنسبة لمستقبل البلد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢، واستغلال الموارد الطبيعية، والتطورات الجارية في غينيا المجاورة. وأضاف قائلا إن المكتب المتكامل لبناء السلام في سيراليون يعمل بوصفه نموذجا لتدخل الأمم المتحدة الناجح في مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع، لكن تناقص الموارد المالية من أجل التنمية قد يُعرض عمل الأمم المتحدة ومصداقيتها للخطر، وكذلك النهج المتكامل لبناء السلام برُمته.

وفي أعقاب الإحاطة التي قدمها الممثل التنفيذي، أبلغ السفير ماكيني المجلس بأنشطة تشكيلة سيراليون للجنة بناء السلام، في حين أكدت السيدة بانغورا من جديد التزام حكومتها بالحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن وطلبت أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم.

وفي أعقاب هذه الإحاطات، أجرى أعضاء مجلس الأمن، بكامل هيئته، مشاورات بشأن الحالة في سيراليون. وفي حين أعربوا عن قلقهم بشأن التحديات التي ما زالت ماثلة، فقد اتفقوا على أن الحالة في البلد قد تحسنت تحسناً كبيراً وأن الوقت قد حان لإنهاء الجزاءات المتبقية وحل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون. كما شددوا على دعمهم القوي لأعمال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في هذه الفترة الحرجة المفضية إلى إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرارين ١٩٤٠ (٢٠١٠) و ١٩٤١ (٢٠١٠)، فرفع بموجب القرار الأول الجزاءات المتبقية المفروضة على سيراليون وحل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، ومدد بالثاني ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لمدة سنة أخرى، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

كوت ديفوار

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وخلال المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة من شوا يونغ – جين، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بشأن آخر التطورات التي وقعت في كوت ديفوار، ولا سيما الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وأبلغ الممثل الخاص المجلس أنه قام، إثر اتفاق الأطراف الإيفوارية في ٦ أيلول/سبتمبر واعتماد المرسوم الرئاسي في ٩ أيلول/سبتمبر، التصديق على القائمة النهائية للناخبين في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفضلا عن ذلك، لفت نظر أعضاء المجلس إلى الأخطار المحتملة خلال الفترة السابقة للانتخابات وما بعدها، وأكد أهمية نشر عدد إضافي من الأفراد التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يصل إلى ٥٠٠ فرد وذلك للمساهمة في الترتيبات الأمنية قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

وفي أعقاب تلك الإحاطة، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن المسألة واتفقوا على إصدار بيان صحفي (SC/10043)، يحيطون فيه علما بتصديق الممثل الخاص على القائمة النهائية للناخبين ويهنئون أصحاب المصلحة الإيفواريين على هذا التقدم الملموس الذي أحرزوه نحو اختتام العملية الانتخابية بشكل شفاف ونزيه وسلمي. وفي البيان الصحفي الذي تلاه رئيس المجلس في نهاية الاجتماع، حث الأعضاء أيضا أصحاب المصلحة الإيفواريين على الوفاء بالتزاماتهم بتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وأكدوا على ضرورة أن تضمن الأطراف الهدوء قبل التصويت وخلاله وبعده.

وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٤٢ (٢٠١٠) الذي أذن فيه بإجراء زيادة مؤقتة في عدد الأفراد العسكريين وأفراد رجال الشرطة التابعين للعملية من ٦٥٠ ٨ فرداً إلى ١٥٠ ٩ فرداً وأذن بالنشر الفوري لهذه القدرات الإضافية لفترة تصل إلى ستة أشهر.

آسيا وأمريكا اللاتينية

نيبال

في ٧ أيلول/سبتمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من كارين لاندجرين الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال بشأن الحالة في البلد. وأفادت الممثلة الخاصة بأنه على الرغم من أن الحالة بوجه عام ما زالت هادئة، فإن الحوار بين الأطراف قد وصل إلى طريق مسدودة، تحول دون ترشيح رئيس وزراء جديد وتعرض للخطر عملية السلام برمتها. وأضافت قائلة إن إحراز تقدم في عملية السلام هو في أيدي الأطراف النيبالية

وإنه ليس من الصواب إلقاء اللوم في عدم إحراز أي تقدم على الأمم المتحدة، التي يتمثل دورها في تقديم الدعم.

وإثر العرض الذي قدمته الممثلة الخاصة، شكر الممثل الدائم لنيبال، السفير غيان شاندرا آشاريا، الأمم المتحدة على دعمها عملية السلام في بلده، لكنه أضاف قائلا إن آخر تقرير للأمين العام كان يمكن أن يكون أكثر توازنا كي يعكس الحالة على أرض الواقع بشكل أفضل. كما أعلن أنه أحال لتوه طلبا من حكومته بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال مع ''التركيز المناسب''، الذي يعني أن البعثة لن تقوم بعد ذلك إلا برصد المقاتلين الماويين.

وفي أعقاب تلك الإحاطات، أجرى المجلس بكامل هيئته مشاورات بشأن الحالة في نيبال وأعرب أعضاؤه عن قلقهم لإخفاق الأطراف النيبالية في المضي قدماً في عملية السلام، وإزاء عدم توفر توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية، ولا سيما تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم القوي للبعثة، داعين جميع الأطراف إلى احترام البعثة والإحجام عن جعلها جزءاً من الجدل السياسي المحلي. كما حث أعضاء المجلس الأطراف على حل خلافاتهم بشكل سلمي، والبقاء ملتزمين بعملية السلام، والتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن مستقبل البعثة.

وبعد إجراء مشاورات مستفيضة في الأيام التي أعقبت تقديم الإحاطات، وإثر التوصل إلى اتفاق بين الأطراف في نيبال، اتخذ المجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠)، الذي جدد فيه الولاية الحالية للبعثة لآخر مرة حتى يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تغادر بعده البعثة نيبال.

هايتي

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من إدموند موليه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي عرض آخر تقرير للأمين العام (S/2010/446). وأكد الممثل الخاص أن الموقف بصفة عامة لا يزال مستقرا، لكنه هش، وأن حكومة هايتي تواجه العديد من التحديات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، بما فيها تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والمحافظة على النظام في المخيمات، التي لا تزال منكوبة بالعنف الجنسي، وإدارة الحطام، وإعادة توطين حوالي ١,٣ مليون شخص.

وفي حين رحب الممثل الخاص بتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني في عمليات الإنعاش والإعمار وأبلغ بأن الاحتياجات الإنسانية العاجلة قد تمت تلبيتها إلى حد كبير، أفاد بأن السكان هم الآن معرضون لموسم الأعاصير المقبل وأن البعثة تقوم باستكمال خططها لحالات الطوارئ وفقاً لذلك. وأهاب بالجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها في مواعيدها وخلص إلى أنه يجب المحافظة على القوام الحالي للبعثة على الأقل لحين إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة.

وأعرب الممثل الدائم لهايتي، السفير ليو ميروريس، عن شكره لما قدمه المجلس من دعم مستمر لبلده وأكد للأعضاء أنه سيتم بذل كل ما هو ممكن لتنظيم انتخابات ستكون نزيهة ومقبولة لدى السكان، بالنظر إلى أنه من الأمور المهمة للغاية أن تتمتع الحكومة المقبلة بالشرعية اللازمة لقيادة عملية الإعمار.

وفي أعقاب تلك البيانات، أثنى أعضاء مجلس الأمن والمتكلمون الآخرون، على البعثة وعلى جميع من يساعدون شعب هايتي، وأشادوا بالجهود التي يبذلها الهايتيون في ظل ظروف عصيبة. وأعربوا عن ترحيبهم بالحفاظ على الاستقرار وعلى الإنجازات الأخرى العديدة التي تحققت، لكنهم اعترفوا بالتحديات الكبيرة التي ما زالت ماثلة، بما فيها الحالة في المخيمات وتنظيم الانتخابات المقبلة. كما أعربوا عن تأييدهم لإبقاء القوام الحالي للبعثة كما هو حتى نهاية تلك الفترة الحرجة، وذلك على نحو ما أوصى به الأمين العام في تقريره.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

في ١٧ أيلول/سبتمبر، أطلع روبيرت سيري، المنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، مجلس الأمن بالحالة في الشرق الأوسط.

وأهاب المنسق الخاص بالمجلس والمجتمع الدولي مواصلة تقديم دعم قوي للمحادثات المباشرة التي استؤنفت مؤخراً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وشجع بلدان المنطقة على اتخاذ خطوات دعم ملموسة، وكرر الدعوة التي وجهتها المجموعة الرباعية إلى إسرائيل لتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها أنشطة النمو الطبيعي، وفقا لخريطة الطريق، وذكَّر حماس بأن اللاعُنف، والوحدة الفلسطينية، وقبول المبادئ الأساسية لعملية السلام هو الدرب الوحيد لتحقيق الأماني الفلسطينية. كما كرر التأكيد على تقدير الأمين العام للجهود التي يبذلها جميع الميسرين وللدعم الكامل الذي تقدمه المجموعة الرباعية للمحادثات، بما في ذلك دعوتها إلى إيجاد حل لجميع مسائل الوضع النهائي بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ونشوء دولة فلسطينية تعيش جنا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل وجاراتها الأُخر. كما لفت انتباه المجلس إلى التقييم الذي أجراه البنك الدولي الذي يفيد بأنه

إذا ما حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الأخير في مجالات الاقتصاد وبناء المؤسسات، فإنها ستكون في وضع جيد لإقامة دولة في أي وقت في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بغزة، قال المنسق الخاص إنه على الرغم من أن عدد الشاحنات المحملة بالسلع التي تدخل غزة كل أسبوع تعادل نصف مستوياتها الأسبوعية تقريبا قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فقد ساعد التخفيف الجزئي للحصار الإسرائيلي على توليد النمو في غزة بنسبة ١٦ في المائة في النصف الأول من هذا العام. أما فيما يتعلق بالفريق الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في حادثة الأسطول التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، أوضح المنسق الخاص أن الفريق قد اجتمع للمرة الثانية، وتلقى تقريرا مؤقتا من تركيا، ورفع تقريرا مرحليا مبدئيا إلى الأمين العام. وانتقل المنسق الخاص إلى الحالة في لبنان، فقال إنه حدثت زيادة في التوتر السياسي في البلد خلال الشهر الماضي بشأن التكهنات المتعلقة بالإدانات المحتملة التي قد تصدرها المحكمة الخاصة للبنان وأعرب عن ترحيبه بالتعديلات التي أدخلت على تشريعات العمل، التي اعتمدها البرلمان اللبناني مؤخرا، وذلك لإعطاء الفلسطينيين في لبنان قدراً أكبر من الحقوق.

وفي المشاورات التي أعقبت ذلك التي أجراها المجلس بكامل هيئته، أعرب معظم الأعضاء عن دعمهم لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين ودعوا إلى تمديد فترة الوقف الاختياري لبناء المستوطنات. كما دعا العديد من الأعضاء إلى حل جميع مسائل الوضع النهائي وفقا للبيانات الصادرة عن المجموعة الرباعية، ورفع القيود الشديدة المفروضة على وصول الناس والبضائع إلى غزة، والتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما أعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء تصاعد العُنف مؤخرا وأهابوا بجميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أن تدعم المفاوضات الجارية. كما رحب بعض الأعضاء بتقديم تركيا تقريرا مؤقتا إلى فريق التحقيق، وكذلك برفع هذا الفريق تقريره المرحلي الأولي إلى الأمين العام، وطلبوا أيضا أن يحاط المجلس علما بهذه العملية بصفة منتظمة.

أفغانستان

في ٢٩ أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة مناقشة للنظر في الحالة في أفغانستان. وقام ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، بتقديم إحاطة عن الحالة. وشارك أيضا في المناقشة، زلماي رسول، وزير خارجية أفغانستان.

وفي الإحاطة التي عرضها الممثل الخاص، قال إن مؤتمر كابل، الذي عقد في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، دعم تفاني الحكومة الأفغانية في الاضطلاع بدور أكبر في تولي زمام الأمور فيما يتعلق بمستقبلها، من خلال سلسلة من الالتزامات المشتركة بعملية كابل،

بما في ذلك وضع إطار وجداول زمنية ومعايير مرجعية للبرامج الوطنية ذات الأولوية، وإحراز تقدم نحو تولي الأفغان دور القيادة بشأن الأمن من القوات الدولية، وإجراء تحسينات في الحكم، والاضطلاع بجهود للتصدي للفساد. وفيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت في ١٨ أيلول/سبتمبر، أكد أن مجرد إجراء الانتخابات يعد إنجازا في حد ذاته، بالنظر إلى أن البلد ما زال في حالة نزاع ويواجه تحديات أمنية كبيرة. كما شدد على أنه بمجرد إعلان نتائج الانتخابات، يؤمل في أن يعيد جميع الشركاء توجيه اهتمامهم لعملية كابل، وأن يقوموا بالتوازي مع ذلك، بتركيز جهودهم مجددا على إيجاد حل سياسي.

وقال السيد رسول إن الانتخابات تمثل نصا كبيرا للديمقراطية في بلده. وتعهد بأن أفغانستان سوف تنتهج استراتيجية شاملة لتنفيذ نتائج مؤتمري لندن وكابول، مع العمل في الوقت ذاته بصورة تدريجية على تولي دور قيادي في جميع شؤون الدولة. كما أكد على أن السلام لن يتحقق إلا إذا كانت الجهود العسكرية مصحوبة بمبادرة قوية وشاملة للتوعية، ووجه انتباه مجلس الأمن في ذلك الصدد إلى المجلس الأعلى للسلام الذي أنشئ مؤخرا.

وأشاد أعضاء مجلس الأمن والمتكلمون الآخرون بمؤتمر كابل بوصفه علامة بارزة على طريق أفغانستان نحو تولي المسؤولية عن أمنها وتنميتها. وأكد أعضاء المجلس مجددا التزامهم تجاه أفغانستان، وشددوا على أهمية تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. كما أعربوا عن ترحيبهم بإجراء الانتخابات بالرغم من تدهور الحالة الأمنية وأبدوا توقعهم بأن تعالج السلطات الأفغانية ذات الصلة أي شكاوى ترد إليها في الوقت المناسب وبأسلوب يتسم بالشفافية. كما أكدوا على أن ثمة حاجة إلى إصلاح عملية الانتخابات على الأجل الطويل.

مسائل أخرى

صون السلم والأمن الدوليين

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعا على مستوى القمة بشأن ”كفالة قيام مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين“. وترأس هذا الاجتماع الرئيس عبد الله غُل، رئيس تركيا، وحضره تسعة من رؤساء الدول والحكومات وستة من وزراء الخارجية. كما شارك الأمين العام في الاجتماع وقدم إحاطة إلى المجلس.

وفي إطار التحضير للاجتماع، عممت تركيا ورقة مفاهيمية (S/2010/461)، توضح أهداف الاجتماع. وأشير في الورقة المفاهيمية أنه بالنظر إلى البيئة الأمنية المتقلبة السائدة حاليا، يلزم أن يقوم المجلس بصفة مستمرة باستعراض المخاطر والتهديدات المستجدة

وما تترتب عليها من آثار بالنسبة للمجلس، والقيام، حسب الاقتضاء، بمواءمة الوسائل المتاحة له للتصدي لتلك التحديات. ووفقا لذلك، وفرت قمة المجلس فرصة لإجراء تبادل استراتيجي للآراء لتقييم فعالية الأدوات التنفيذية الرئيسية المتاحة للمجلس – الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام – في مواجهة الظروف المتغيرة.

وشدد أيضا الرئيس غُل، في ملاحظاته الاستهلالية، على أهمية التبادل الرفيع المستوى للآراء وأعرب عن أمله في أن يبلور الاجتماع رؤية واضحة للسلام الجماعي بما يكفل قيام المجلس بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين. وأعرب في ذلك الصدد، عن توقعه بأن يخرج الاجتماع بثلاثة رسائل رئيسية، هي: ضرورة اتباع نهج شامل تجاه السلم والأمن؛ وضرورة مواءمة استجابات المجلس وإجراءاته مع الظروف المتغيرة؛ وضرورة قيام شراكات جديدة وأكثر قوة بين المجلس وغيره من الجهات صاحبة المصلحة.

وفي الإحاطة التي قدمها الأمين العام، قال إنه منذ نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص، قطعت الأمم المتحدة شوطا طويلا في الاستجابة لطائفة متنوعة من التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك إعادة تنشيط الدبلوماسية الوقائية، والارتقاء بمستوى قدرتها على القيام بدور الوساطة، وزيادة فعالية عمليات حفظ السلام، وتعزيز بناء السلام. بيد أنه ذكر أن الأمم المتحدة عليها أن تفعل أكثر من ذلك، وركز على أربعة مجالات تتسم بأهمية حاسمة يلزم مواصلة توجيه الانتباه إليها، وهي: الحاجة إلى تجاوز فكرة وجود تتابع واضح فيما يتعلق بعمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام؛ وضرورة الالتزام وتوفير موارد كافية على الأجل الطويل عند التعامل مع المجتمعات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع؛ وضرورة مواصلة تطوير هيكل بناء السلام وتمكين لجنة بناء السلام؛ وضرورة توسيع نطاق العمل المتعلق بالوقاية، ولا سيما القدرة على الإنذار والاستجابة في وقت مبكر.

وأكد أعضاء المجلس مجددا التزام بلدانهم بزيادة فعالية عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وتعهدوا بمواصلة مساهماتهم في أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام. واتفق الممثلون الرفيعو المستوى على أنه بالرغم من الإصلاحات التي أجريت خلال السنوات القليلة الماضية، ما زال يتعين إجراء تحسينات أكبر بكثير، ولا سيما في مجالات منع نشوب الصراعات، والإنذار المبكر، والاستجابة السريعة، وإدماج أنشطة بناء السلام في جميع مراحل مشاركة المجلس، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وحثوا كذلك، على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وزيادة التجاوب مع البلدان الخاضعة لإجراءات من جانب المجلس. وشدد كثير من

المتكلمين على أهمية توفير حماية أفضل وأكثر فعالية للمدنيين في ظروف النزاع المسلح، وأكدوا وجود حاجة مستمرة إلى التصدي لآفة العنف الجنسي.

وفي نهاية الاجتماع، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسياً (S/PRST/2010/18) أقر فيه المجلس بظهور تهديدات مستجدة للسلم والأمن الدوليين؛ وشدد على أن استخدام الدبلوماسية الوقائية بصورة شاملة ومتماسكة، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، هي أدوات مهمة في تهيئة الظروف للسلام المستدام؛ وكرر تأكيد دعمه القوي لحماية المدنيين؛ وشجع وأكد مجددا دعمه للجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوقائية؛ وأكد التزامه بمواصلة تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوجه عام؛ وأكد أنه يلزم إيلاء الاعتبار لمنظورات بناء السلام منذ المراحل الأولى لتخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها؛ وأقر بأن وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لصنع السلام وحفظه وبنائه ينبغي أن يشمل جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة؛ وأكد مجددا أهمية دور المرأة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها؛ وأعرب عن التزامه بمواصلة الوفاء بمسؤولياته بالتعاون التام مع شركائه؛ وسلم بأن النجاح في إنجاز تلك المهمة يتطلب عملية مستمرة من مواءمة ممارسته في ميادين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعا مواضيعيا بصدد نظره في البند المعنون ”التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية“. وترأس الاجتماع أحمد دافو توغلو، وزير خارجية تركيا، وحضره سبعة وزراء خارجية آخرون والأمين العام.

وفي إطار التحضير للاجتماع، عممت تركيا مذكرة مفاهيمية (S/2010/462)، قدمت فيها معلومات أساسية عن الاجتماع. وجرى التشديد في المذكرة على أن مكافحة الإرهاب يلزم أن تظل تحظى بالأولوية في قائمة الاهتمامات الدولية وأنه يلزم إيلاء اهتمام سياسي أكبر لمكافحة تلك الآفة على صعيد مجلس الأمن. كما أشارت المذكرة إلى الاجتماع غير الرسمي، الذي عقد في أنقرة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بمشاركة أعضاء مجلس الأمن، بغرض تقييم استجابة المجتمع الدولي للإرهاب ومناقشة كيفية المضي قُدما.

وقال الوزير دافوتوغلو، في ملاحظاته الاستهلالية، إن المجلس يجب عليه أن يواصل القيام بدور قيادي في مكافحة الإرهاب، وأوجز أهداف الاجتماع على النحو التالي: إجراء استعراض أمين لمدى فعالية الخطوات المتخذة حتى الآن؛ وإجراء تقييم صريح للخطر الذي

يشكله الإرهاب في الوقت الحالي؛ ووضع استراتيجية جسورة وتطلعية للإجراءات التي سيتخذها في المستقبل.

وفي أعقاب تلك الملاحظات الاستهلالية، قدم الأمين العام إلى المجلس إحاطة أشار فيها إلى أن الأمم المتحدة وسعت على مدى السنوات الخمسُ السابقة نطاق أنشطتها لمكافحة الإرهاب، وحسنت التنسيق بين الوكالات، وعززت الشراكات مع نطاق عريض من المنظمات الدولية والإقليمية. وقال إن مكافحة الإرهاب تتطلب اتباع نهج عريض وشدد على تصميم الأمم المتحدة على مواجهة هذا التحدي العالمي العابر للحدود.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم لأن الإرهاب ما زال يُشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، والتمتع بحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الأعضاء. كما تناولوا مختلف التحديات التي تواجه مكافحة الإرهاب، وأكدوا على الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وشددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

وفي نهاية الاجتماع، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/19) أدان فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ وسلم بالإنجازات الهامة التي تحققت في مكافحة الإرهاب؛ واعترف باستمرار وجود ثغرات عموما في مكافحة تلك الآفة؛ وحث جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على التصدي لتلك الثغرات؛ وأبرز المجالات ذات الأولوية في ذلك الصدد. كما أكد المجلس مجددا أن أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا مبرر له بغض النظر عن دوافعه، وأنه لا يجوز ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو مجموعة عرقية. وأكد المجلس من جديد كذلك أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون هي أمور يكمل ويدعم بعضها بعضا.

وفي وقت سابق من الشهر، أدان المجلس بقوة، في بيان للصحافة صادر في ١٠ أيلول/سبتمبر (SC/10025)، الهجوم الإرهابي الذي وقع في فلاديكافكاز، الاتحاد الروسي، يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مما نجم عنه العديد من الوفيات والإصابات. وأعربوا عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لضحايا ذلك العمل الإرهابي الشنيع ولأسرهم، فضلاً عن شعب الاتحاد الروسي وحكومته.

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ١٥ أيلول/ سبتمبر، قدم الممثل الدائم لليابان، تسونيو نيشيدا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، إحاطة إلى المجلس بشأن أنشطة اللجنة.

وشملت الإحاطة عمل اللجنة خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وركزت على أعمال المتابعة التي اضطلع بها استجابة للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) الذي اعتمد مجلس الأمن بموجبه تدابير إضافية تتصل بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

وفي أعقاب تلك الإحاطة، أعرب أعضاء مجلس الأمن الذين أخذوا الكلمة عن قلقهم إزاء استمرار عدم تقيد جمهورية إيران الإسلامية بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع تأكيد التزامهم بالتوصل إلى حل تفاوضي.

انتخابات محكمة العدل الدولية

في ٩ أيلول/سبتمبر، انتخب مجلس الأمن في تصويت أُجري تزامنيا مع الجمعية العامة، جون إ. دونوهيو من الولايات المتحدة الأمريكية، باقتراع سري، لمحكمة العدل الدولية لشغل الفترة المتبقية من ولاية القاضي توماس بورغنتال من الولايات المتحدة التي تُركت شاغرة بسبب استقالته. وسيخدم القاضي دونوهيو لغاية ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥.